على الرغم من الإدانة العالمية للنظام، لا نجد أي انخفاض في قمع النساء في إيران

التقرير الشهري

لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

سبتمبر ٢٠١٩

على الرغم من الإدانة العالمية للنظام، لا نجد أي انخفاض في قمع النساء في إيران

لقد صدم العالم في شهر سبتمبر من جراء وفاة مشجعة كرة قدم شابة في إيران. إنها أضرمت النارفي نفسها احتجاجًا على حكمها بالسجن لمدة ستة أشهر لمحاولتها الالتفاف على الحظر المفروض على دخول النساء إلى ملاعب كرة القدم.
وقالت منظمة العفو الدولية في بيان شديد اللهجة عن وفاتها: «إن ما حدث لـ «سحرخدایاري» كان مفجعًا ويكشف عن تأثير ازدراء السلطات الإيرانية المروع لحقوق المرأة في البلاد».
كان هناك أيضا إدانان مهمان لانتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان وحقوق المرأة. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه إزاء الاستخدام الواسع لعقوبة الإعدام في إيران وحث النظام على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من بين الاتفاقيات الدولية الأخرى.
ودعا البرلمان الأوروبي طهران إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المدافعين عن حقوق المرأة المسجونين لممارسة حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.
ورغم ذلك، ودون وقفة استمر القضاء في النظام في إصدار أحكام ثقيلة ضد الناشطات، ووجه اتهامات جديدة ضد أولئك الذين يقضون عقوبة السجن بالفعل، ومارس أشكالًا أخرى مختلفة من الضغط على الناشطات والسجناء السياسيين.
وشنق النظام أيضًا امرأتين، وأصدرت أحكاماً بالإعدام على امرأتين أخريين، وأصدرت أحكاماً بالجلد قدرها 50 جلدة على ثماني نساء شاركن في فصل اليوغا المختلط بين الجنسين.
كما استمر نظام الملالي في شهر سبتمبر في تصعيد القيود المفروضة على قواعد لباس المرأة والتمييز بين الجنسين وتكثيف القمع الاجتماعي.
ومن التطورات الرئيسية الأخرى وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون العنف ضد المرأة. تم إيقاف مشروع القانون لمدة ثماني سنوات، وتم تمريره ذهابًا وإيابًا بين مجلس شورى النظام ومجلس صيانة الدستور والسلطة القضائية. وأقر القضاء أخيرًا مشروع القانون على الحكومة للتصديق عليه ولكنه ، فقد تم إصلاحه بالكامل بنص وجوهر.

إعدام امرأتين في سبتمبر

أعدم نظام الملالي ما لا يقل عن 12 سجينًا بينهم امرأتان يوم 25 و 26 سبتمبر 2019.
تم إعدام امرأة مجهولة الهوية يوم 25 سبتمبر بمدينة كرج في سجن جوهردشت (رجايي شهر). كانت متهمة بقتل زوجها.

تم شنق «ليلى زرافشان» في سجن سنندج المركزي صباح يوم 26 سبتمبر 2019.
وكانت قد سجنت لمدة خمس سنوات في سجن سنندج المركزي بتهمة قتل زوجها.
ويبلغ عدد النساء اللائي أُعدمن خلال رئاسة روحاني 96 امرأة. لم يتم إعدام سبع من هؤلاء إلا في فترة 3.5 أشهر منذ منتصف يونيو.
كما تلقت امرأتان أحكامًا بالإعدام في سبتمبر.
تم تأييد حكم الإعدام لسيدة «زهراء درخشان» في المحكمة الجنائية في أورميه. وأيدت المحكمة العليا مرسومًا آخر بالإعدام على سيدة تدعى «فريبا» يوم 3 سبتمبر 2019. (وكالة أنباء «ركنا» الحكومية- 23 سبتمبر 2019).
العديد من النساء اللائي يرتكبن جريمة قتل في إيران هن ضحيات للعنف المنزلي ويرتكبن جريمة القتل دفاعاً عن النفس.
نتيجة عدم تصنيف جرائم القتل المتعمد في إيران بغض النظرعن دوافعها تؤدي إلى صدورأحكام الإعدام ضد النساء.

50 جلدة للمشاركة في دروس اليوغا المختلطة

ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أن محكمة «جرجان» الجنائية أصدرت أحكامًا بالجلد على عشرين شخصا، 50 جلدة لكل واحد منهم ، من بينهم ثماني نساء، بتهمة تواجدهم في دروس اليوغا المختلطة الخاصة. (وكالة أنباء «ركنا» الحكومية -30 سبتمبر 2019)

الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء الاستخدام الواسع لعقوبة الإعدام في إيران

أدانت بعض أقوى الهيئات الدولية انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

في تقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف في 24 سبتمبر 2019 ، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيرز» عن قلقه إزاء استمرار تطبيق عقوبة الإعدام على مجموعة واسعة من الجرائم.

في هذا التقرير عن حالة حقوق الإنسان في إيران ، حث الأمين العام للأمم المتحدة النظام الإيراني على «ضمان أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون والكتاب ونشطاء حقوق العمال والدعاة من حماية البيئة من أداء أدوارهم بأمان وحرية ، دون خوف. المضايقة والاعتقال والاحتجاز والمقاضاة ؛ والإفراج عن جميع المحتجزين لممارستهم القانونية واستخدام الشرعي والسملي للحرية في الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

كما يدعو الأمين العام نظام الملالي إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من سوء المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بشأن حرية تكوين الجمعيات والحماية من الحق في التنظيم.

البرلمان الأوروبي يدين بشدة استمرار قمع النساء في إيران

في جلسة رسمية يوم الخميس 19 سبتمبر 2019، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا يدين النظام الإيراني بسبب انتهاكاته لحقوق المرأة في إيران.

وصدر القرار بأغلبية 608 أصوات، و 7 معارضين، وامتناع 46 عن التصويت.

يدين قرار البرلمان الأوروبي "بأشد العبارات" القمع المستمر للمرأة بسبب اعتراضها على الحجاب الإجباري وممارسة حقوقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛ ويدعو القرار الحكومة الإيرانية إلى احترام حرية المرأة الإيرانية في اختيار اللباس الخاص بها" .

كما يحث القرار السلطات الإيرانية على الإفراج دون قيد أو شرط عن جميع المدافعات عن حقوق المرأة المسجونات تعسفا اللاتي يحتججن على الحجاب الإجباري، وكذلك جميع المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان، المسجونين والمحكوم عليهم لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

كما طالب قرار البرلمان الأوروبي بالإفراج الفوري عن جميع مواطني الاتحاد الأوروبي وإيران، بمن فيهم نازنين زاغري راتكليف.

كما أثنى قرار البرلمان الأوروبي على المدافعات الإيرانيات عن حقوق الإنسان ودعمهن للدفاع عن أسبابهن، على الرغم من الصعوبات والتداعيات الشخصية التي يواجهنها.

في مواد أخرى من القرار، حث البرلمان الأوروبي "السلطات الإيرانية على مراجعة الأحكام القانونية التي تميز ضد المرأة" ودعاها "لضمان السماح للمرأة بالوصول إلى جميع الملاعب، دون تمييز أو خطر الاضطهاد."

كما حثت السلطات الإيرانية على "ضمان التنفيذ الكامل وغير المقيد للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(ICCPR) ، والذي وقعت إيران عليه؛ ويحث إيران على الالتزام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة."

أدان قرار البرلمان الأوروبي بشدة" استخدام عقوبة الإعدام، بما في ذلك استخدامها ضد المذنبين الأحداث؛ ويدعو السلطات الإيرانية إلى فرض وقف فوري كخطوة أساسية نحو إلغائها"، داعياً إيران إلى" التعاون مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، بما في ذلك السماح له بدخول البلاد."

صدور أحكام جديدة ضد الناشطات، بما في ذلك الأحكام بالسجن لفترات طويلة

بينما شددت الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي والهيئات الدولية الأخرى على ضرورة وقف قمع النساء وملاحقتهن في إيران، استمر النظام الإيراني في إصدار أحكام إضافية وثقيلة عليهن.

أكدت محكمة الاستئناف في طهران أحكاماً بالسجن التنفيذي لمدة 3 سنوات و 7 أشهر على «غولرخ إبراهيمي إيرايي» «آتنا دائمي». كما تم حرمانهما من العضوية في الأحزاب والجماعات لمدة عامين.

من المهم الإشارة إلى أن «آتنا دائمي» تقضي حاليًا عقوبة السجن لمدة 7 سنوات في سجن إيفين. وتم إطلاق سراح السجينة السياسية السابقة «غولرخ إبراهيمي إيرايي» في أبريل الماضي فقط بعد ثلاث سنوات من الاحتجاز.

وفي الإطار ذاته يوم السبت، 7 سبتمبر، 2019 ، حُكم على كل من عسل محمدي وساناز اللهياري وسبيدة قليان بالسجن لمدة 18 عامًا، أي ما مجموعه 54 عامًا.

وفي سياق متصل أكدت محكمة الاستئناف في طهران الحكم الأول الصادر ضد «بريسا رفيعي» وهي الطالبة بجامعة طهران. وبالتالي، حُكم عليها بالسجن التنفيذي لمدة 7 سنوات و 74 جلدة، وفرض حظر لمدة عامين على مغادرة البلاد وتم حرمانها من العضوية في الأحزاب والجماعات.

وفي السياق نفسه حكمت محكمة كرمان على امرأتين من البهائيين المقيمين في كرمان وهما «كيانا رضواني» و«كيميا مصطفوي» بالسجن التنفيذي لمدة ست سنوات لكل منهما.

كما حكمت محكمة ثورة في طهران على امرأة بهائية، هي «ثمين مقصودي»، بالسجن لمدة خمس سنوات، يوم 22 سبتمبر 2019 بسبب إنتمائها الديني.

وأيضًا حكمت محكمة الاستئناف في محافظة خوزستان على «ميترا بدرنجاد» وهي امرأة بهائية، المقيمة في الأهواز، بالسجن التنفيذي لمدة عام.

وفي سياق موازٍ أكدت الشعبة الـ 36 لمحكمة الاستناف في محافظة طهران حكم محكمة البداءة للسيدة «شهناز أكمالي»، والدة «مصطفى كريم بيغي »، شهيد انتفاضة عام 2009. وحُكم عليها بالسجن التنفيذي لمدة عام ، وتم حرمانها من مغادرة البلاد والنشاط السياسي أو العضوية في مواقع التواصل الاجتماعي.

زيادة الضغط على السجناء السياسيين والناشطات

استمرت السجينات السياسيات والناشطات في ممارسة المزيد من الضغوط بأشكال مختلفة في شهرسبتمبر.

تم حرمان السجينة السياسية «فاطمة مثنى»، القابعة في عنبر النساء بسجن إيفين من اللقاء بزوجها» حسن صادقي «الذي يقبع في سجن جوهردشت (رجايي شهر) بمدينة كرج. وألغي اللقاء بسبب معارضة السيد «صادقي» ارتداء زي السجناء ونقله بالأيدي والأرجل المكبلتين بالسلاسل. وجرى ذلك بأمر المحقق العدلي الناظر.

وقُبض على فاطمة مثنى وزوجها، «حسن صادقي»، بتهمة ارتباطهما بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية وحُكم على الزوجين بالسجن لمدة 15 عامًا.وصادرت مؤسسات النظام الإيراني منزلهما ومتجرهما في مارس 2019.

وأما في كرمان، فقد اعتُقلت المواطنة البهائية «روحا إيماني» وتم نقلها إلى السجن يوم 3 سبتمبر2019، لقضاء عقوبة السجن التنفيذي لمدة 9 أشهر.

وفي الإطار ذاته قُبض على امرأة بهائية أخرى تدعى «شهنازثابت» في منزلها بمدينة شيراز يوم 1 سبتمبر 2019. واقتيدت إلى مكان مجهول.

في تطور آخر في قضاء «بهارستان» التابع للعاصمة طهران، حُكم على «زهراء زارع سراجي» في ملف سياسي، بالسجن التنفيذي لمدة عامين يوم 28 سبتمبر 2019 ، من قبل محكمة الاستئناف، وتم نقلها إلى سجن قرجك بورامين لقضاء فترة سجنها.

وفي سياق متصل يوم 11 سبتمبر 2019 ، واجهت «ليلى حسين زاده» وهي سكرتيرة المجلس المركزي الطلابي بجامعة طهران تهم جديدة. وهي تقبع حاليًا في سجن إيفين و تقضي فترة سجنها التنفيذي لمدة 30 شهرًا.

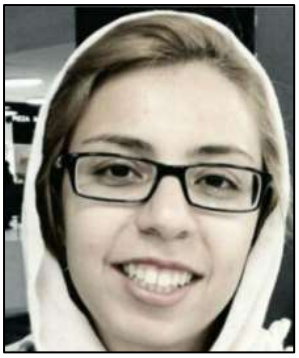

وفي سياق موازٍ تم حرمان الطالبة المسجونة «سها مرتضايي» لمواصلة دراستها للحصول على درجة الدكتوراه وهي حاصلة على درجة الدراسات العليا في العلوم الإنسانية وكانت أمينة المجلس المركزي لطلاب جامعة طهران. تم القبض عليها خلال الاحتجاجات في يناير 2018 وحكم عليها بالسجن ست سنوات في العام الماضي.

كما تقبع «مجده نغهدار» وهي طالبة الدراسات العليا في المسرح، في سجن إيفين منذ يوليو. وحددت المحكمة قرار الكفالة لإطلاق سراحها المؤقت، لكنها ما زالت في السجن لأن عائلتها لا تتحمل دفع الكفالة.

وأيضًا تقبع «زهراء محمدي» وهي ناشطة مدنية من أهالي مدينة سنندج لمدة أربعة أشهر دون إبلاغها بتهمها. لقد تعرضت لضغوط كبيرة لانتزاع اعترافات قسرية.

وفي السياق نفسه تقبع «يلدا فيروزيان »، وهي مواطنة بهائية من سمنان، منذ خمسة أشهر في الحبس الانفرادي في حالة غيرمحسومة، بسبب إنتمائها الديني.

وفي حركة قمعية أخرى تم منع «صديقه وسمقي» كاتبة وشاعرة إيرانية في المطار عند المغادرة. وكانت السيدة «وسمقي» قد حكم عليها سابقًا بالسجن التنفيذي لمدة خمس سنوات في أكتوبر2017 ، بتهمة العمل الدعائي ضد النظام.

وفاة مأساوية لمشجعة كرة القدم «سحر خدایاري»

توفيت سحر خدایاري وهي واحدة من محبي كرة القدم والمعروفة باسم الفتاة الزرقاء ، في المستشفى يوم 9 سبتمبر 2019 ، بعد أسبوع من إضرام النار في نفسها خارج محكمة في طهران احتجاجًا على الحكم بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب محاولتها لدخول «الحرية – آزادي».

ذهبت «سحرخدایاري» 29عامًا وهي نالت على شهادة البكاليورس في فرع اللغة الانجليزية يوم 12مارس 2019 بملابس متنكرة لمشاهدة مباراة كرة القدم تم اعتقالها ونقلها، إلى سجن قرجك الرهيب واحتجزت أربعة أيام في السجن.

يوم الاثنين 3سبتمبر 2019 راجعت المحكمة وعرفت أنه حكم عليها بالحبس التنفيذي لمدة ستة أشهر. وأحرقت «سحر» نفسها احتجاجًا على الحكم الظالم الصادرضدها.

يجب ألا تكون وفاة سحر سدى - منظمة العفو الدولية

أثارت وفاة «سحر خدایاري» المؤلمة، غضبًا عالميًا واسع النطاق، وغطتها الصحافة ووسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم. لقد تركز الاهتمام العالمي مرة أخرى على محنة النساء الإيرانيات وانتهاكات حقوقهن في إيران.

شمل الغضب العالمي الواسع بياناً لمنظمة العفو الدولية يوم 12 سبتمبر 2019 ، كتبت فيه: «ما حدث لـ » سحر خدایاري «هو محطم القلب ويكشف عن تأثير ازدراء السلطات الإيرانية المروع لحقوق المرأة في البلاد. وكانت «سحر» جريمتها الوحيدة هي كونها امرأة في بلد تواجه فيه المرأة تمييزًا راسخًا في القانون حيث يتبلور بأبشع الطرق التي يمكن تخيلها في كل مجال من مجالات حياة النساء، وحتى الرياضة.

كما كتبت منظمة العفو الدولية الحظر المفروض على دخول النساء الإيرانيات إلى الملاعب، قائلة: «هذا الحظر التمييزي يجب أن ينتهي فورًا، ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» والاتحاد الآسيوي لكرة القدم، اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء الحظر وضمان السماح للنساء بالوصول إلى جميع الملاعب الرياضية دون تمييز أو خطر الملاحقة أو العقوبة.

وقد تم التأكيد عليه مجددًا في البيان، تعتقد منظمة العفو الدولية أن »سحر خدایاري «فقدت حياتها بسبب هذا الحظر الوحشي والأضرار النفسية التي لحقت بها بعد اعتقالها واحتجازها وملاحقتها لمحاولتها التحايل على هذا الحظر. وفاتها يجب أن لا تذهب سدى. يجب أن تحفز التغيير في إيران من أجل تجنب المزيد من هكذا كوارث في المستقبل.

وبهذا الشأن يوم 22 سبتمبر، 2019 ، تصدحت حناجر مشجعي كرة القدم في إيران وقبل دربي طهران في ملعب «آزادي- الحرية» بأغنية « نتذكر"سحر"دائمًا».. وبهذه الطريقة، أعربوا عن تضامنهم مع النساء الإيرانيات اللواتي يسعين إلى التمتع بحقهن الطبيعي في حضور الملاعب الرياضية ومشاهدة مباريات فرقهن المفضلة

لا يزال المسؤولون الإيرانيون عنيدين بشأن حظر دخول النساء الملاعب رغم الإدانة العالمية

على الرغم من الإدانة المحلية والعالمية للحظردخول النساء إلى الملاعب الذي أدى إلى وفاة سحر خدایاري، استمر النظام الإيراني في التشديد على القيود القمعية المفروضة على النساء.

وبهذا الشأن أعلن قائد شرطة طهران «حسين رحيمي»: «لا يُسمح لأي امرأة أو فتاة بالدخول إلى ملعب "آزادي" لمشاهدة الديربي في العاصمة، وإذا تم مشاهدتها، سيتم القبض عليها. (وكالة أنباء «ركنا» الحكومية – 17 سبتمبر 2019)

وفي الإطارذاته أكد «ناصر مكارم شيرازي»، أحد المراجع الدينية للنظام والذي يعكس آراء الولي الفقيه للملالي، أن النساء عليهن الامتناع عن حضورهن في مثل هذه البرامج، خاصة وأنهن يمكن عبروسائل الإعلام رؤيتها وحضورهن غير ضروري. (موقع «آفتاب» الأخباري 6 أغسطس 2019)

يوم 28سبتمبر2019 أكد المدعي العام للنظام «محمد جعفر منتظري» بشأن مهلة الفيفا لدخول النساء إلى الملاعب، قائلاً: وجود النساء في الملاعب يمثل خطوة مدبرة من قبل الأعداء وأضاف: استنادًا إلى أي القانون الذي يسمح بموجبه للفيفا أن يقرر لبلد ما كيفية إعداد برنامجه في الملاعب؟ (موقع «انتخاب» الحكومي- 29 سبتمبر 2019)

الفيفا يصدم العالم

على الرغم من ردود الفعل الرسمية هذه من قبل المسئوولين الإيرانيين الرسميين، صدم رئيس الفيفا، العالم بملاحظاته يوم 22 سبتمبر / أيلول. ووصرّح رئيس الفيفا «جياني إنفانتينو» قائلاً: «لقد طمأنونا، أنه ، سيتم السماح للنساء بالدخول إلى ملاعب كرة القدم في تصفيات كرة القدم الدولية بطهران.

في ضوء التطورات الأخيرة وردود الفعل الرسمية في إيران على الموعد النهائي للفيفا، وصف النقاد بأنه يمكن اعتبار تصريحات» إنفانتينو» ساذجة ، في أحسن الأحوال. إن حصر وجود المرأة في الملاعب في لعبة واحدة فقط ، من شأنه أن يعطي حرفياً يد العون للنظام الإيراني لمواصلة الوضع الراهن الذي لا يعدو كونه تمييزًا ضد المرأة وقمع حقوقها الاجتماعية الأساسية.

ولا تستطيع النساء الإيرانيات فهم موقف الفيفا لأنهن يدفعن ثمن النضال من أجل حقوقهن للدخول إلى الملاعب أكثر فأكثر كل يوم من خلال الاعتقال على نطاق واسع والاعتداء عليهن والسجن والتضحية بحياتهن. لكن الاتحاد العالمي لكرة القدم يقتنع بسهولة بتصريحات مسؤولي حكومة «روحاني» الذين يسعون إلى كسب الوقت والتغلب على المزيد من الضغوط الدولية من خلال هذه الأعمال الدعائية المثيرة. لقد اعترف روحاني مرارًا وتكرارًا بأن حكومته ليست لديها سلطة لتنفيذ وعودها.

حسم مشروع قانون توفير الأمن للمرأة بعد تغيير محتواه واسمه

يوم، 17 سبتمبر، 2019 تم إعادة مشروع قانون توفيرالأمن للمرأة إلى الحكومة والذي قد توقف 8 سنوات بذريعة الدراسة من قبل السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور. وغيرت السلطة القضائية اسم مشروع القانون إلى عنوان«حماية وكرامة وتوفير الأمن للنساء ضد العنف».

وشطبت السلطة القضائية ما لا يقل عن 41 مادة من مشروع القانون بذريعة الحد من نزلاء السجون وتوحيده مع قانون العقوبات الإسلامي ولوائح الإجراءات الجنائية. تمت إعادة كتابة مشروع القانون الحالي في خمسة فصول و 77 مادة. (وكالة أنباء «إرنا» الرسمية – 17 سبتمبر 2019)

وفي العام الماضي أكد المتحدث باسم القضاء في ذلك الوقت والنائب الأول لوزير العدل «غلام حسين محسني إيجئى» في إيضاح بشأن أحد أسباب المعارضة لهذا المشروع قائلًا: لدينا سياسة عامة وهي سياسة الحد من نزلاء السجون، ولكنه في المشروع تم وضع حبس لأي قضية مما يؤدي إلى زعزعة أساس الأسرة . (وكالة أنباء «إرنا»- 17 فبراير 2019)

يقول بعض الخبراء إن هناك عيبًا كبيرًا في مشروع القانون الجديد وهو استبدال بين عبارة«المرأة» و«السيدة» وعلى ضوء ذلك أن الفتيات دون سن 18 عامًا والنساء غير المتزوجات وضحيات الأمراض الاجتماعية والذين يتعرضون لمثل هذه الأضرار، لا يشملهن هذا القانون. كما أن مشروع القانون لا يجرّم التحرشات الجنسية والاغتصاب والاستغلال الجنسي للمرأة ولا يتضمن أي عقوبة للمعتدين.

مشكلة خطيرة أخرى هي عدم وجود ضمانات فعالة وكافية في مشروع القانون لمنع العنف ضد المرأة أو مواجهته. غض مشروع القانون كلياً عن العنف الممنهج ضد النساء لفرض الحجاب الإجباري، باعتباره الشكل المنتظم الرئيسي للعنف ضد المرأة.